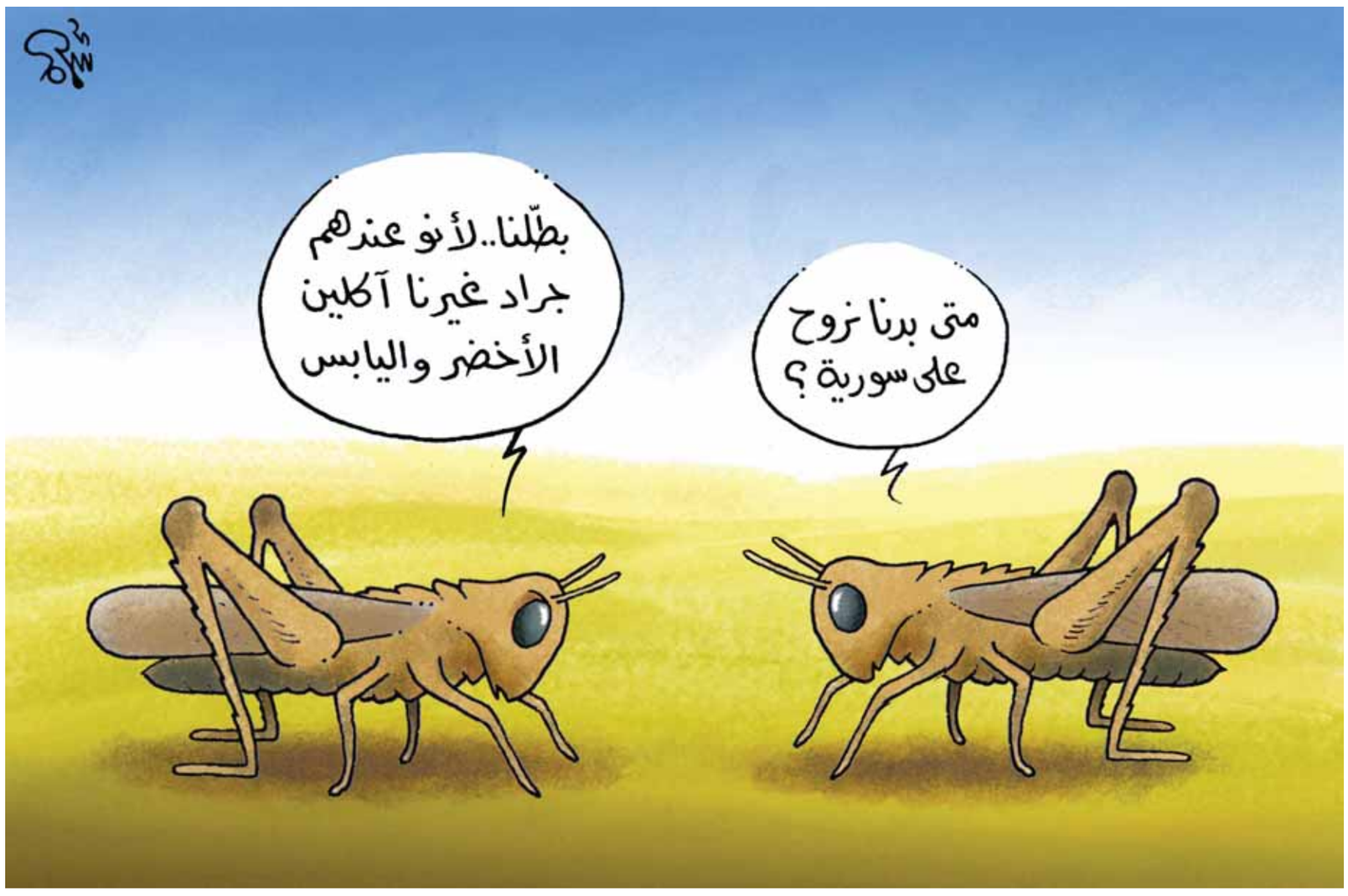

إعفاء ٤ رؤساء بلديات في ريف دمشق

مصادر لـ«الوطن» آلية جديدة لمعالجة المخالفات

فادي بك الشريف

أكدت مصادر رسمية في محافظة ريف دمشق لـ«الوطن» إعفاء عدد من رؤساء البلديات، حيث أعفى المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق رئيس مجلس مدينة يبرود من منصبه، علماً أنه تم عقد جلسة استثنائية وانتخب البديل لرئيس المجلس.

كما وافق المكتب التنفيذي على إعفاء رئيس مجلس بلدية السبينة من منصبه، وإعفاء رئيس بلدية المقيلبية في ريف دمشق، إضافة إلى تحويل رئيس مجلس بلدية الحسينية ورئيس المكتب الفني للقضاء، بحيث تم تكليف نواب رؤساء البلدية بشكل مؤقت ريثما يتم تعيين البديل.

وأكدت المصادر أن الأسباب الموجبة للإعفاء بسبب الإهمال وعدم المتابعة بتنفيذ أحكام القانون ٤٩ لعام ٢٠١٢ الخاص بمخالفات البناء، ناهيك عن الإهمال والتقصير في عدد من الجوانب الخدمية، مشيرة إلى التشدد في المخالفات ومنع المخالفات منعاً باتاً مع متابعة الشكاوى ومعالجتها، علماً أن هناك انخفاضاً في حجم المخالفات عن الفترة الماضية نتيجة الإجراءات المتخذة من المحافظة وتوجيهات محافظ ريف دمشق.

ولفتت المصادر إلى وضع خطة لمعالجة المخالفات مع توجيه الوحدات الإدارة للالتزام بها، منوهاً بأن الغاية منها قمع المخالفات كي لا تسبب ضرراً للمخالف والوحدات الإدارية، مبيناً أن العمل على وضع قاعدة بيانات تطور بشكل شهري، ليصار إلى رصد جميع المخالفات، مضيفة: أصبح لزاماً على الوحدات الإدارية موافاة المحافظة بشكل دوري بالمخالفات إن وجدت والمعالجات اللازمة لها، وبناء عليه يجرى تقييم شهري وإجراء الجولات للوقوف عند مدى تطبيق المعالجة، وفي حال عدم المعالجة يجرى توجيه الوحدات الإدارية لمعالجتها بشكل فوري.

وأشارت المصادر إلى تكليف مهندسين مهمتهم متابعة واقع مخالفات البناء والعمل ضمن قاعدة البيانات، ورصد واقع عمل الوحدات الإدارية بالشكل المطلوب، منوهة بوجود عدد كاف من الآليات في الوحدات الإدارية مع مؤازرتها من المحافظة.

إقرار مادة في مشروع «التجار» تعطي صلاحيات حل غرف التجارة لمجلس الوزراء بعدما كانت بيد وزير التموين

النّداف من مجلس الشعب: عمليات مراقبة الطحين بدأت لتوفيره ونقله لمناطق بأمس الحاجة له

مشكلتنا مع الأفران الخاصة وبعضها سوف يحاسب لأنها قدّمت طلبات للتوقف بحجة الصيانة

محمد منار حميجو

انتظر أعضاء في مجلس الشعب نهاية الجلسة لتتطرق إلى مواضيع مختلفة تخص المواطنين منها قرار وزارة التموين حول منع الأفران الخاصة من البيع ليلاً وارتفاع أسعار الكمامات في الصيدليات إضافة إلى عدم توفير مادة السماد للفلاحين.

وفي نهاية الجلسة التي خصصت لمناقشة مشروع قانون غرف التجارة أكد النائب خالد خزعل أن السماد لم يصل إلى الفلاحين حتى هذه اللحظة، مشيراً أنه لم يسعر حتى اللحظة ولم يوزع، في حين أشارت زميلته نور الشغري إلى موضوع ارتفاع أسعار الكمامات بشكل ملحوظ وعدم وجودها في الأسواق.

وأعربت الشغري عن أملها في أن تضع وزارة الصحة المواطن بصورة فيروس كورونا مع التعليمات التوعوية حول الموضوع وخصوصاً أنه أصبح منتشراً كثيراً، في حين طالبت النائب جانسيت قازان بوقف العمل بقرار وزارة التموين الخاص بمنع الأفران الخاصة ليلاً معتبرة أنه أكبر غلط لأن هناك من يعود من عمله بعد الرابعة عصراً كما أنه ليست مسؤولية المواطن إذا كانت الأفران الخاصة تسرق أو تهريب الطحين وهو يعاقب عليها.

بدوره أعرب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف عن أمله من أعضاء المجلس في دعم قرار الوزارة الذي تضمن إيقاف عمل الأفران الخاصة والاحتياطية عن العمل ليلاً وخصوصاً في هذه الظروف وتفهم هذا الأمر، كاشفاً أنه تم منع الأفران من بيع الخبز العلفي ومنذ أيام تم الإعلان عن مزايدة لبيع هذه الكميات الكبيرة فتم بيع الكيلو بـ١١٠ ليرات في حين ربطة الخبز التي تزن ١٣٠٠ غرام تباع بخمسين ليرة.

وأكد النداف أن أفران الدولة الآلية بقيت كما هي تعمل على مدار ٢٤ ساعة ولا يوجد مشكلة في ذلك، موضحاً أن المشكلة تكمن في الانتشار الأفقي الكبير للأفران الخاصة،

وكاشفاً أنه تم إغلاق فرن قرى الأسد والديماس نتيجة سرقته للطحين وتم تأمين الخبز للمنطقة عبر معتمد في سيارة من فرن آخر.

وبيّن النداف أن بعض الأفران الخاصة سوف تتم محاسبتها حيث بدأت تطالب بوقف العمل بحجة أنها في فترة صيانة لأن عملية المراقبة بدأت بشكل جيد، موضحاً أن عملية المراقبة بدأت ليتم توفير الطحين ونقله للمناطق التي هي بأمس الحاجة له، مشيراً إلى أن الأفران الاحتياطية شبه خاصة يستثمرها مستثمر.

النداف لفت إلى أنه لا يوجد أحد يأخذ الخبز في الساعة الواحدة صباحاً أو أكثر، و عملية البيع تبدأ من الساعة السابعة صباحاً وحتى انتهاء الفرن من مخصصاته من الطحين.

وأكد النداف أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء اتخذت قراراً بمنع تصدير الكمامات وخصوصاً أن المعامل كانت تصدّر كميات كبيرة منها.

وفيما يتعلق بموضوع السماد كشف النداف أنه تم الإعلان عن خمس مناقصات من المؤسسة السورية للتجارة الخارجية لشراء السماد إلا أن هذه المناقصات فشلت لأنه لم يتقدم إليها أحد حتى إنه تم اللجوء إلى أسلوب التراضي، مؤكداً أن إنتاج معمل السماد لا يكفي وتم توزيع ٣٠ بالمئة من الاحتياجات حتى الآن.

> بعنا كيلو الخبز العلفي بـ١١٠ ليرات في حين سعر ربطة الخبز ٥٠ ليرة

> خمس مناقصات فشلت لشراء السماد وممنوع تصدير الكمّامات

وأشار النداف إلى أنه تم الاتفاق لشراء كل الكميات التي ينتجها معمل السماد الفوسفاتي وبأغلى من السعر السابق لأن التكلفة عالية، مؤكداً أنه سوف يتم تأمين السماد خلال أيام وتوزيعه حسب الأولويات للقمح والبطاطا.

مشروع التجار

وخلال الجلسة أقر المجلس العديد من مواد مشروع قانون غرف التجارة منها المادة ٦٨ التي أعطت الحق لوزير التموين بالإشراف على أعمال غرف التجارة وفي حال ورود شكوى يحق للوزير أن ينتدب مدقق حسابات لتدقيق حسابات الغرف وصناديقها وبحضور مندوب عن الاتحاد.

وأثناء التصويت على المادة اقترح بعض الأعضاء منهم أحمد الكزبري وعباس صندوق أن تكون الشكوى واردة من ثلث أعضاء مجلس الغرفة حتى يحق للوزير أن ينتدب مندوباً للتدقيق على حسابات الغرفة أيدهم بذلك فارس الشهابي رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة التي ناقشت المشروع قبل عرضه تحت القبة .

الأمر الذي دفع الوزير النداف إلى الرد بقوله: في كل مادة تتم مناقشتها يتم ذكر أن هناك تدخلاً من الوزارة في الغرفة فإذا كان الطرح بهذا الأسلوب لنضع قانوناً ليس فيه للوزارة أي علاقة بهذه الغرف.

وأكد النداف أن الوزارة هي الجهة المشرفة ومختصة ضمن هيكلية الدولة للإشراف على الغرف، مشيراً إلى أن الوزارة يحق لها أن ترسل مدقق حسابات إلى شركات خاصة ويملكها أفراد، معرباً عن أمله في أن يتم التصويت على المادة، فسأله رئيس المجلس حموده صباغ: «كما وردت من اللجنة يعني متفقين على هذا الأمر»، فأجابه النداف: «ليس هناك فرق»، فتم التصويت عليها كما وردت من اللجنة.

كما أقر المجلس المادة ٧٢ التي تضمنت أنه يحق لمجلس الوزراء بناء على اقتراح معلل من الوزير حل مجلس الإدارة إذا تجاوز الحدود والصلاحيات المحددة له بموجب هذا القانون أو خالف أحد أحكامه الأساسية وأنه يجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي لانتخاب مجلس إدارة جديد، «بعدما كان حل الغرفة بيد وزير التموين».

وتضمنت المادة أنه يجب أن يتم انتخاب وتعيين مجلس إدارة جديد خلال فترة ٩٠ يوماً من تاريخ حل مجلس الإدارة، مشيرة إلى أنه يعهد الوزير إلى لجنة خاصة من أعضاء الهيئة العامة ممن يحق لهم الترشح لعضوية المجلس لتصريف أعمال الغرفة حتى يتم انتخاب وتعيين مجلس إدارة جديد.

مدير مدرسة يضرب طالباً..

مدير التربية عاقبناه بالرقابة الداخلية

طرطوس- الوطن

قال مدير تربية طرطوس علي شحود رداً على الشكوى بحق مدير مدرسة الشهيد فهيم محمد في مدينة بانياس لقيامه بضرب أحد الطلاب: تمت معالجة الموضوع بتقرير الرقابة الداخلية رقم ١/ف. خ تاريخ السابع من كانون الثاني الماضي حيث تمت معاقبة مدير الثانوية استناداً لأحكام قانون العاملين الأساسي (من دون أن يبين ما العقوبة) مضيفاً: إنه تمت معالجة وضع المدير المذكور ومخالفاته في التقرير الرقابي رقم ٢/ف. خ وهو قيد الاعتماد في فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بطرطوس حيث ستتخذ الإجراءات اللازمة بحقه في ضوء اعتماد التقرير من دون أن يفصح عن مقترحات التقرير الرقابي رقم /٢/ أعلاه.

وكان والد التلميذ تقدم بشكوى لمكتب «الوطن» في طرطوس قال فيها: إشارة إلى الشكوى التي تقدمت بها للمحافظة حول تعنيف وضرب ولدي من مدير مدرسة فهيم محمد في بانياس والتي أحيلت لمديرية التربية أعلمكم أنه وبعد أكثر من شهرين ورغم المتابعة أتى رد مدير التربية بعكس ما وعد به حيث قال يومها إنه لا يسمح بالتجاوزات أبداً وأنه في حال الثبوت سيعفي المدير ويعاقبه و و... فقد جاء الرد متضمناً اعترافات مدير التربية بمخالفات مدير المدرسة المذكورة وإنها تعالج بعد كذا ووفق كذا وكذا.

وقال: إن كان يريد الاحتفاظ به فلماذا لا يمنعه من ضرب التلاميذ بهذه الطريقة غير الحضارية حيث كان الضرب على الرأس وبالعصا؟ ولماذا لم يتم معاقبته وفق تعليمات وزارة التربية بهذا الخصوص؟

وختم والد الطالب شكواه برجاء النشر كي لا يضطر للجوء للقضاء على مدير التربية بصفته الاعتبارية وعلى مدير المدرسة بصفته الشخصية ولاسيما أنه يوجد تقارير طبية عن وضع ابنه عندما تعرض للضرب علماً أن ولده مريض ومرضه حساس والمدير يعرف بوضعه ومع ذلك ضربه على رأسه وبمكان العمل الجراحي الذي سبق أن أجري له.

الممرضون يعانون من الإحباط بسبب عدم حصولهم على تعويض طبيعة العمل

السويداء-عبير صيموعة

رغم الاعتماد المطلق على الكادر التمريضي في جميع مشافي المحافظة الحكومية منها والهيئات وقيامهم بالتعويض عن النقص الحاصل في الكادر الطبي أو غيابه في كثير من المجالات إلا أن الممرضين والفنيين مازالوا يعانون من التغاضي عن كثير من حقوقهم التي شرعتها المراسيم والقوانين سواء من طبيعة العمل أو التعويض عن الأعمال الخطرة وعدم قبول استقالاتهم بعد تجاوزهم سنوات الخدمة المحددة بالقانون ما أدى إلى الشعور بالإحباط وعدم المساواة حتى بين الممرضين أنفسهم.

ومعاناة عناصر التمريض ممن حملوا شكواهم إلى جريدة «الوطن» أكدها رئيس فرع نقابة التمريض والمهن الطبية في المحافظة فؤاد مشرف رضوان مشدداً على ضرورة قيام وزارة الصحة بمنح طبيعة العمل لجميع ذوي المهن الطبية والصحية والمساعدة أسوة بالمعالجين الفيزيائيين والتخدير والعاملين في الهيئات المستقلة نظراً لما يتعرض إليه الممرضون من مخاطر في جميع فئاتهم وفي جميع الأقسام نظراً للتماس المباشر مع المرضى وما تحتويه تلك الأقسام من أمراض خطيرة.

وطالب بضرورة تأمين العلاج اللازم من قبل وزارة الصحة وعلى نفقتها للإصابات التي يتعرض لها عناصر الكادر أثناء قيامهم بتقديم الخدمات الطبية مثل المصل الخاص بفيروس الكبد الانتاني والذي وصل سعر الإبرة الواحدة إلى ما يزيد على ٦٠ ألف ليرة لا يحصل المصاب منها من الكادر التمريضي سوى على مبلغ ٣٥ ألفاً كحد أعلى إضافة إلى ضرورة احتساب سنة خدمة بسنة ونصف السنة لما يدرج تحت بند الأعمال الخطرة وخاصة لعناصر أقسام الأشعة والمخبر وغيرها من أمراض الدم والعناية الإسعافية مشيراً إلى مطالبة النقابة بضرورة نقل عناصر التمريض الذين اتبعوا دورات التجسير من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى.

كما لفت عضو النقابة الفني المخبري والرئيس السابق للمخبر في المشفى الوطني نزار أبو فخر إلى ضرورة إعادة الالتزام بخريجي المعاهد الصحية والفنية لضمان مواكبة المشافي والهيئات بعناصر تمريضية وفنية في المستقبل خاصة مع النقص الحاصل جراء خروج الكثير منهم عن الخدمة بسبب التقاعد مشيراً إلى معاناة قسم كبير من عناصر الكادر التمريضي من عدم قبول استقالاتهم رغم تجاوز فترة خدمتهم الـ٢٠ سنة في مخابر وزارة الصحة وهو يعتبر مخالفة صريحة لأحكام المرسوم ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦.

بينما أكد رئيس قسم المخبر الحالي في المشفى الوطني الفني سامر أبو حلا النقص في الكادر الفني في المشفى الوطني حيث تبلغ الحاجة الفعلية في جميع الأقسام من مخبر وأشعة وإسعاف وغيرها ما يزيد على ٥٤ فنياً في حين الموجود فعلياً لا يصل إلى ٣٥ فنياً بعد فرز أكثر من ١٠ فنيين إلى مشفى سالة حيث تتم الاستعاضة عنهم بالكادر التمريضي الذي يقوم بالعملين الإداري والفني مجتمعين رغم ما يتقاضونه من طبيعة عمل متدنية لا تتجاوز ٥٪ للفنيين و٤٪ للممرضين.ص

بدوره رئيس اللجنة النقابية في المشفى الوطني صلاح عريج أكد أن الكادر التمريضي تقع على كاهله معظم خدمات المشفى وبات من الضروري إنصافهم إضافة إلى ضرورة تشميل جميع العاملين في القطاع الصحي بطبيعة العمل من تمريض وفنيين وعمال نظافة لتماسهم المباشر مع الأمراض وما ينجم عنها من مخاطر وضرورة تثبيت عمال النظافة لدى المشفى ولا سيما أنه مضى على عملهم أكثر من ١٠ سنوات بموجب عقود سنوية لأن عدم تثبيتهم حتى اللحظة حرمهم من الكثير من الحقوق خاصة السلفة على الراتب مضيفاً: إنه في ظل ارتفاع أجور النقل بات من الضروري إعادة العمل بالنقل الجماعي للعاملين في مديرية الصحة لتخفيف الأعباء المادية في ظل الظروف المعيشية الصعبة ونظراً لوجود عدد كبير من العاملين في المديرية من أبناء القرى البعيدة.